

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام
لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية
لدى المؤتمر، يحيل بها نص خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية
في لانديفيسيو - ليل لونغ/بريست (محافظة فينيستير)
في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

أثناء الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة يوم الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تكلمت لكي أعرض
مضمون الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٩ كانون الثاني/يناير في ليل لونغ في بريتاني.

وأتشرف بأن أطلب إليكم أن يُعمَّم كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح نص الخطاب الذي ألقاه
السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، أثناء زيارته للقوات الجوية والبحرية الاستراتيجية في لانديفيسيو -
ليل لونغ/بريست (فينيستير) يوم الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(توقيع) فرانسوا ريفاسو

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

خطاب السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية أثناء
زيارته للقوات الجوية والبحرية الاستراتيجية

لانديفيسيو - ليل لونغ/بريست (فينيستير)
(الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

سيدتي الوزيرة،
سيداتي وسادتي أعضاء البرلمان،
سيدي رئيس أركان الجيوش،
سادتي رؤساء الأركان،
سيداتي وسادتي،

إنه لما يسرني حقاً أن أكون بينكم اليوم، في ليل لونغ. وإنني أشعر بالسعادة لتمكني من أن ألتقي
بالعسكريين والمدنيين، نساءً ورجالاً، الذين يشاركون في إنجاز إحدى المهام الأساسية من أجل حفظ استقلالنا
وأمننا، ألا وهي الردع النووي.

وكان إنشاء قوة ردع وطنية يمثل، بالنسبة إلى فرنسا، تحدياً حقيقياً لم يكن يمكن مواجهته إلا بالتزام
الجميع. وقد فرض ذلك حشد جميع الطاقات وتطوير قدراتنا البحثية وإيجاد حلول ابتكارية لجميع أنواع المشاكل
التقنية. وهكذا أصبح الردع النووي صورة طبق الأصل لما يمكن لبلدنا أن يحققه عندما يحدد لنفسه المهمة
ويتمسك بها.

وأحرص هنا على الإشادة بالباحثين والمهندسين، من لجنة الطاقة الذرية ومن جميع الشركات الفرنسية،
الذين يمكننا من أن نكون دائماً في المقدمة في قطاعات حيوية مثل علوم الفيزياء، والمحاكاة الرقمية، وأشعة الليزر
- وخاصة الليزر الميغاجول - والتكنولوجيات النووية والفضائية. وأود أن أتوجه بهذه الإشادة أيضاً إلى جميع
أولئك الذين يدعمون، بطريقة أو بأخرى، قواتنا النووية، أي إلى: موظفي المفوضية العامة للتسلّح، والمديرين
والعمال الذين يعملون في الشركات والمجموعات الصناعية الشريكة في هذا الجهد، والشرطة المسؤولة عن الرقابة
الحكومية، والعسكريين المنتمين إلى جميع فروع الجيش.

وبالتأكيد فإن إشادتي تشمل في المقام الأول جميع أطقم المعدات البحرية والمحمولة جواً التي تضطلع على
نحو دائم وبأكبر قدر من التكتّم بأطول وأهم مهام العمليات كافة. وأعرف أنني قد حددت مستوى صارماً من
وضع التأهب ولكنه مستوى يتفق مع الاحتياجات الأمنية لبلدنا. وإنني أدرك القيود التي يفرضها ذلك. ونادراً ما
يتحدث المرء عنكم ولكنني أود أن أحیی ما لكم من قيمة استثنائية وجدارية عظيمة جداً. فدوام وضع الردع الذي
حافظ عليه على نحو مرموق منذ ٤٠ عاماً، هو في حد ذاته يستحق أبلغ الثناء.

وأود أن أشمل أسركم بهذه الإشادة، وخاصة أسر أطقم الغواصات. فإنني أدرك تماماً ما يمثلته القيام
بدوريات تشغيلية من بعد عن الأسرة والشعور بالوحدة بل وأحياناً معاناة.

سيداتى، سادى، إنكم تقومون بهذه المهمة فى ظل مناخ يشهد تطوراً مستمراً. صحيح أنه مع انتهاء الحرب الباردة، لا يتهددنا حالياً أى تهديد مباشر من جانب قوة من القوى الكبرى.

ولكن انتهاء العالم الثنائى القطب لم يؤد إلى زوال التهديدات الموجهة ضد السلام. إذ تُنشر فى بلدان عديدة أفكار متطرفة تجذب المواجهة بين الحضارات والثقافات والأديان. وفى يومنا هذا، تُترجم هذه الرغبة فى المواجهة بارتكاب اعتداءات شنيعة تذكرنا على نحو منتظم بأن التزممت والتعصب هما مصدر الحماقات بجميع أنواعها. وهى قد تتخذ غداً أشكالاً أكثر خطورة، ربما تنطوي على دول.

وتشكل مكافحة الإرهاب إحدى أولوياتنا وقد اعتمدنا عدداً كبيراً من التدابير والأحكام للتصدي لهذا الخطر. وسنواصل السير على هذا الطريق بكل صلابة وتصميم. ولكن ينبغي ألا نستسلم للرغبة فى اختصار جميع الاعتبارات المتصلة بالدفاع والأمن فى هذه المعركة الضرورية ضد الإرهاب. ولا يعنى ظهور تهديد جديد أن جميع التهديدات الأخرى قد زالت.

والعالم الذى نعيش فيه يمر بتطور مستمر، بحثاً عن توازنات جديدة سياسية واقتصادية وديمقراطية وعسكرية. وهو عالم يتسم بالظهور السريع لأقطاب جديدة من أقطاب القوة. ويواجه هذا العالم بظهور مصادر اختلال جديدة، ولا سيما تقاسم المواد الخام، وتوزيع الموارد الطبيعية، والتوازن الديمغرافى الآخذ فى التغير. ويمكن لهذه التغيرات أن تسفر عن عدم استقرار، ولا سيما إذا تزامنت مع ارتفاع مد النزعات القومية. وليس من الاستنتاجات المسلم بها أن تهوى العلاقة بين الأقطاب المختلفة للقوة إلى العداء فى المستقبل القريب. ودرءاً لهذا الخطر، فإن علينا أن نسعى إلى إقامة نظام دولى يركز على سيادة القانون وعلى الأمن الجماعى، نظام يكون أكثر عدلاً وتمثيلاً. ويجب علينا أيضاً أن ندفع جميع شركائنا الكبار إلى اختيار التعاون بدلاً من المواجهة. ولكننا لسنا فى مأمن من حدوث تحول غير متوقع فى النظام الدولى ولا من حدوث مفاجأة استراتيجية. فتاريخنا كله يعلمنا بذلك.

ويتسم عالمنا أيضاً بظهور تأكيدات للقوة تركز على امتلاك أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. ومن هنا كان الإغراء الذى يدفع دولاً معينة إلى امتلاك القوة النووية، وهو ما يخالف المعاهدات. وتتكاثر فى جميع أنحاء العالم محاولات اختبار القذائف التسيارية التى لا يتوقف مداها عن الزيادة. وهذه هى الملاحظة التى حدث بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها يشكل تهديداً حقيقياً للسلام وللأمن الدولى.

وأخيراً، فإننا لا ينبغي أن نتجاهل استمرار وجود مخاطر أكثر تقليدية تتعلق بعدم الاستقرار الإقليمى. فمما يؤسف له أنه توجد مخاطر من هذا النوع فى كل مكان من العالم.

سيداتى وسادى،

إزاء الأزمات التى تهمز العالم، وإزاء التهديدات الجديدة، اختارت فرنسا دائماً، فى المقام الأول، طريق الوقاية. ويبقى هذا الطريق، بجميع أشكاله، هو ذات الأساس الذى تقوم عليه سياستنا الدفاعية. فالوقاية، التى تركز على سيادة القانون وممارسة التأثير والتضامن، تشكل محور مجموع الإجراءات الصادرة عن دبلوماسيتنا التى

تسعى بلا توقف إلى حل الأزمات التي يمكن أن تولد هنا أو هناك. وتنطوي الوقاية أيضاً على طائفة كاملة من أوضاع الاستعداد الدفاعية والأمنية، تحتل مكان الصدارة منها القوات الموضوعة مسبقاً في أماكنها.

بيد أن الاعتقاد بأن الوقاية وحدها تكفي لحمايتنا هو ضرب من التفاؤل المشوب بالسذاجة. فلكي يكون لنا صوت مسموع، يجب أيضاً أن نكون قادرين على استعمال القوة عند الضرورة. ولذلك يجب أن تكون لدينا قدرة كبيرة على التدخل خارج حدودنا، بوسائل تقليدية، من أجل دعم هذه الاستراتيجية وتكاملتها.

وترتكز هذه السياسة الدفاعية على اليقين بأن تبقى مصالحنا الحيوية مصونة مهما حدث.

وهذا هو الدور المنوط بالردع النووي الذي ينبع مباشرة من استراتيجيتنا الوقائية ويشكل آخر وجه من وجوه التعبير عنها.

ففي مواجهة المخاوف القائمة حالياً وأوجه عدم التيقن مستقبلاً، يبقى الردع النووي هو الضمان الأساسي لأننا. ذلك أن هذا الردع، وأياً كان المصدر الذي يجيء منه الضغط، يعطينا أيضاً القدرة على الحفاظ على حريتنا في العمل، وفي السيطرة على سياساتنا، وفي ضمان دوام قيمنا الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل دعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح العام والكامل، وخاصة التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكننا بطبيعة الحال لا نستطيع التقدم على طريق نزع السلاح إلا إذا حوفظ على الشروط المطلوبة لأننا العالمي وإلا إذا كانت إرادة تحقيق هذا التقدم متوافرة لدى الجميع.

وبهذه الروح، فإن فرنسا قد أبقت على قواتها الخاصة بالردع مع تخفيضها في الوقت نفسه، وفقاً لروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وامثالاً لمبدأ الكفاية المطلقة.

وإن من مسؤولية رئيس الدولة الفرنسي أن يقدر بصورة دائمة حدود مصالحنا الحيوية. والإبقاء على عدم التيقن بشأن هذه الحدود هو جزء من جوهر عقيدة الردع. وسيكون جوهر مصالحنا الحيوية دائماً هو سلامتنا الإقليمية وحماية سكاننا وممارسة سيادتنا بحرية. ويتغير إدراك هذه المصالح مع تغير الوتيرة التي يسير عليها العالم، وهو عالم يتسم بترباط متنام فيما بين البلدان الأوروبية كما يتسم بتأثير العولمة. وعلى سبيل المثال فإن من بين المصالح التي يجب حمايتها ضمان إمداداتنا الاستراتيجية والدفاع عن البلدان الحليفة لنا. وستكون من مسؤولية رئيس الجمهورية تقدير حجم عمل عدواني أو تهديد أو ابتزاز ما لا يمكن تحمله يُرتكَب ضد هذه المصالح وتقدير العواقب التي يمكن أن تترتب على أي منها. ويمكن، عند الضرورة، أن يؤدي هذا التحليل إلى اعتبار هذا الأوضاع تدخل ضمن نطاق مصالحنا الحيوية.

لقد أكدت مباشرة بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الردع النووي لا يُقصد به ردع الإرهابيين المتعصبين. بيد أن قادة الدول الذين يمكن أن يستخدموا الإرهاب كوسيلة ضدنا وكذلك أولئك الذين يمكن أن يفكروا في القيام، بطريقة أو بأخرى، باستعمال أسلحة الدمار الشامل يجب أن يفهموا أنهم يعرضون أنفسهم بذلك لرد فعل حازم ومتلائم من جانبنا. وهذا الرد يمكن أن يكون تقليدياً. ولكنه يمكن أن يكون من نوع مختلف.

وقد ظل الردع دائماً، منذ بداياته، يتطور، من حيث روحه ومن حيث وسائله، تبعاً للبيئة التي نعيش فيها ولتحليل التهديد الذي أشرتُ إليه آنفاً. ونحن في وضع يمكننا من أن نلحق الضرر من أي نوع بقوة كبرى تريد أن تهاجم مصالح نعتبرها حيوية لنا. وفي مواجهة قوة إقليمية لن يكون خيارنا بين التقاعس أو الإفناء. فما تتمتع به قواتنا الاستراتيجية من مرونة وتفاعلية سيمكننا من ممارسة رد فعلنا بصورة مباشرة ضد مراكز القوة لدى هؤلاء وضد قدرتهم على الفعل. وقد صُممت جميع قواتنا النووية تبعاً لذلك. وعلى سبيل المثال، كان هذا هو الغرض الذي حُفِّض من أجله عدد الرؤوس الحربية النووية من بعض الصواريخ المحمولة في غواصاتنا.

بيد أن مفهومنا لاستخدام الأسلحة النووية ما زال لم يتغير. فلا مجال، تحت أي ظرف من الظروف، لاستعمال وسائل نووية لأغراض عسكرية أثناء صراع ما. وهذه هي الروح التي يُشار بها أحياناً إلى القوات النووية باعتبارها "أسلحة عدم استعمال". بيد أن هذه الصيغة ينبغي ألا تسمح باستمرار أي شكوك حول تصميمنا وقدرتنا على اللجوء إلى أسلحتنا النووية. فالتهديد المعقول باستعمالها يظل ماثلاً بصورة دائمة في أذهان القادة الذين يضمرون نوايا عدوانية ضدنا. ولا بد من جعلهم يثوبون إلى رشدهم ويدركون التكلفة الباهظة التي تجرّها أعمالهم عليهم أنفسهم وعلى دولهم. وفضلاً عن ذلك، فغني عن القول إننا نحتفظ دائماً بالحق في اللجوء إلى تحذير أخير لإعلان تصميمنا على صيانة مصالحنا الحيوية.

وهكذا فإن المبادئ التي تقوم عليها عقيدة الردع لدينا ما زالت كما هي دون تغيير، ولكن طرائق التعبير عن هذه العقيدة قد تطورت وما زالت تتطور، بغية تمكيننا من التعامل مع سياق القرن الحادي والعشرين.

إن قدرات فرعي قواتنا البحري والجوي، التي يجري تكييفها باستمرار مع مهامها الجديدة، تمكّن من إيجاد استجابة متناسقة لشواغلنا. وبفضل هذين الفرعين اللذين يتسمان بخصائص مختلفة ومتكاملة، تفتح أمام رئيس الدولة الفرنسية خيارات متعددة تغطي جميع التهديدات التي يمكن التعرف عليها.

ومن ثم فإن تحديث وتكييف هذه القدرات أمر ضروري بصورة مطلقة لكي يظل الرادع لدينا يحتفظ بمصداقيته التي لا غنى عنها في بيئة جيواستراتيجية آخذة في التطور.

ويكون من عدم الإحساس بالمسؤولية تصور أن الحفاظ على ترسانتنا في وضعها الحالي هو على الرغم من كل شيء أمر كاف. فماذا تكون مصداقية قوة الردع لدينا إذا لم تسمح لنا بالتعامل مع الأوضاع الجديدة؟ وما المصداقية التي ستكون لها إزاء القوى الإقليمية إذا ظللنا نهدد على نحو مطلق بإلحاق الدمار الكامل؟ وما المصداقية التي ستكون في المستقبل للأسلحة التيسارية التي يكون مداها محدوداً جداً؟ وهكذا فإن القذيفة التيسارية م ٥١ (M51)، بفضل مداها العابر للقارات، ومنظومة القذائف المحسنة المتوسطة المدى جو أرض ستعطينا، في ظل عالم متقلب، الوسيلة التي تتغلب بها على التهديدات أينما نشأت وأياً كانت طبيعتها.

وبالمثل، لا يمكن لأحد أن يدفع بأن الدفاع بواسطة القذائف يكفي لمواجهة تهديد القذائف التيسارية. فلا يمكن لأي منظومة دفاعية، مهما كانت تعقيدها، أن تكون فعالة بنسبة ١٠٠ في المائة. فنحن لا نستطيع أبداً أن نطمئن إلى أنه لا يمكن الالتفاف على هذا الدفاع. ومن شأن إقامة دفاعنا كله على هذه القدرة وحدها أن يحمل أعداءنا في الواقع على إيجاد وسائل أخرى لاستعمال أسلحتهم النووية والبيولوجية والكيميائية. ولذلك فإنه

لا يمكن اعتبار هذه الأداة بديلاً عن الردع. ولكنها يمكن أن تكمله عن طريق الحد من جوانب التعرض لدينا. وهذا هو السبب في أن فرنسا قد بدأت بعزم في عملية تفكير مشتركة داخل الحلف الأطلسي وتقوم بتطوير برنامجها للحماية الذاتية للقوات الموزعة.

إن أمن واستقلال بلدنا له ثمن. ومنذ ٤٠ عاماً، كانت وزارة الدفاع تخصص ٥٠ في المائة من استثماراتها للقوات النووية. وخُفض هذا النصيب من ذلك الحين بصورة مستمرة ومن المتوقع أن يبلغ ١٨ في المائة من الاستثمارات في عام ٢٠٠٨. واليوم، وبروح من الكفاية المطلقة التي تتسم بها سياسة الردع لدينا، فإن هذه السياسة يبلغ نصيبها على وجه الإجمال أقل من ١٠ في المائة من مجموع ميزانية الدفاع. وتوجّه اعتمادات الدفاع المخصصة للردع إلى التكنولوجيات الرائدة، وبصورة أساسية لتقديم الدعم الفني للجهود البحثية العلمية والتكنولوجية والصناعية في بلدنا.

إن ١٠ في المائة من جهدنا الدفاعي هو الثمن المناسب والكافي لتزويد بلدنا بضمانة أمنية ذات مصداقية ومستدامة. وأود أن أشدد على أنه يكون من عدم المسؤولية بتاتاً إثارة الشكوك حول ذلك.

وعلاوة على ذلك فإن تطور الأمن والسياسة الدفاعية في أوروبا، والتشابك المتنامي لمصالح بلدان الاتحاد الأوروبي والتضامن القائم الآن بينها يجعلان من الردع النووي الفرنسي، بحكم وجوده ذاته، عنصراً أساسياً في أمن القارة الأوروبية. وقد طرحت فرنسا في عام ١٩٩٥ الفكرة الطموحة المتمثلة في الردع المتضافر من أجل إطلاق مناقشة على مستوى أوروبا بشأن هذه القضية. وما زلت أعتقد أنه سيتعين علينا أن نسأل أنفسنا، عندما يحين الوقت لذلك، السؤال المتعلق بإيجاد دفاع مشترك يأخذ في الحسبان قوى الردع القائمة بقصد إيجاد أوروبا قوية مسؤولة عن أمنها. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد بدأت في التفكير معاً بشأن ما هي مصالحنا الأمنية المشتركة أو ماذا ستكون عليه في المستقبل. وأود أن نقوم بالتعمق في هذا التفكير. فهذا يشكل خطوة أولى وضرورية.

سيداتي، سادتي،

إن فرنسا تمتلك رادعاً نووياً مستقلاً منذ عام ١٩٦٤. فقد دفعت دروس التاريخ الجنرال ديغول إلى القيام بهذا الاختيار الحاسم. وطوال جميع هذه السنوات، كفلت القوات النووية الفرنسية الدفاع عن بلدنا وساعدت بقدر كبير في الحفاظ على السلام. واليوم فإنها ما زالت ساهرة على أمننا، مهدوء، لكي نتمكن من أن نعيش في بلد ينعم بالحرية يكون سيد مستقبله ومصيره. وما زالت هذه القوات، وستظل غداً، هي الضمان النهائي لأمننا.

وإنني أود، بصفتي رئيس القوات المسلحة وبالنيابة عن مواطنينا، أن أعرب عن امتنان أمتنا لجميع من يسهمون في تحقيق هذه المهمة الأساسية، رجالاً ونساءً.

شكراً لكم.

— — — — —